● نحن والمجتمع

مجزرة الشجاعية... جريمة حرب لن تكسر إرادة الشعب الفلسطيني

الوفاق/ مجزرة الشجاعية في غزة ليست سوى عيّنة من العذابات التي ذاق أهالي الحيّ المعروف بكثافته السكانية المرتفعة صنوفها المختلفة، من بينها القتل وهدم البيوت والتشريد.

فعلى مرّ السنوات، وخلال الحروب والاعتداءات التي شنّتها إسرائيل بشكلٍ متكرّر على قطاع غزة، كان حي الشجاعية الواقع شرقي المدينة هدفًا ثابتًا لآلة الاحتلال العسكرية.

وكما في عدوان مايو/ أيار من العام الماضي على قطاع غزة، الذي نال منه حي الشجاعية نصيبًا وافرًا من القتل والدمار لم تسلم فيه القبور حتى، كان الحي في ٢٠ يوليو/ تموز ٢٠١٤ على موعد مع مجزرة وحشية يستعيد الفلسطينيون تفاصيلها المؤلمة ضمن ما يُعرف بـ"مجزرة الفجر".

ففي اليوم الرابع عشر من العدوان الصهيوني على قطاع غزّة الذي استمر لـ ٥٣ يوماً، ارتكب الاحتلال إحدى أكبر المجازر في حي الشجاعية شمالي القطاع. قتلت غارات الاحتلال أكثر من ٧٤ شهيداً فلسطينياً بينهم ١٧ طفلًا ١٤ امرأة و٤ مسنين، الى جانب ٣٥٠ جريح.

كما استهدف القصف أيضًا الأطقم الطبية والصحفية، اذ استشهد المسعف فؤاد جابر والصحفي خالد حامد، واستشهد نجل عضو المكتب السياسي في حركة حماس خليل الحية (أسامة)، بالإضافة الى إصابة ٥ سيارات إسعاف.

أمام حجم المجزرة، طالب الصليب الأحمر بـ"هدنة" لمدّة ساعتين كي يتمكّن من انتشال جثامين الشهداء من تحت أنقاض المنازل التي سقطت ونقل المصابين. وقد تم العثور على أشلاء الشهداء المقطّعة. لكنّ الاحتلال اخترق "الهدنة" واستأنف قصف الحي من جديد زاعماً أن قواته تعرّضت لإطلاق نار.

أكّدت حركة حماس أن "مجزرة الشجاعية جريمة حرب لن تكسر إرادة الشعب الفلسطيني وأنها لن تسمح للاحتلال بأن تطأ قدمه أرض غزة". فيما قال الناطق باسم سرايا القدس آنذاك "أبو أحمد" أن "عدد الشهداء بحي الشجاعية قد يتجاوز المائة".

بدوره أصدر حزب الله بيان أدان فيه المجزرة واعتبرها "استكمالاً للنهج الإجرامي العنصري الصهيوني الذي ارتكب جرائم الإبادة الجماعية ولا يزال، والذي أقام كيانه الغاصب على أشلاء الضحايا الأبرياء".

وأضاف "تحصل كل هذه الجرائم الفظيعة في ظل صمت مجرم من القوى الدولية والأنظمة العربية، لا بل وسط تواطؤ كامل وتبرير خطير لكل ما يرتكبه الصهاينة".

هذا وكانت المقاومة الفلسطينية قد تصدّت للعملية العسكرية الواسعة التي شنها الاحتلال على قطاع غزة، تحت مسمى "الجرف الصامد"، بعملية "العصف المأكول".

واستمرّت الحرب الإسرائيلية على قطاع غزة في العام ٢٠١٤، ٥١ يومًا، واعتُبرت الأطول والأعنف على القطاع، حيث أسفرت عن استشهاد ٢١٣٩ وجرح ١١١٢٨ مواطنًا فلسطينيًا.

غالب عوالي.. شهيد في سماء فلسطين

الوفاق/ وكالات

جرائم الاغتيال جزء من الإستراتيجية الأمنية الصهيونية، وقد اكتسبت زخماً بقيام دولة العدو الصهيوني عام ١٩٤٨، ذلك الكيان تاريخه حافل بالمجازر وعمليات التصفية التي استهدفت العديد من قيادات المقاومة، ومعارضي المشروع الصهيوني.

الاغتيال سياسة ثابتة لدى الصهاينة

تثبت السياسات الصهيونية اليومية أنّ الاغتيال أصبح فكراً ومنهجاً منظماً لدى قادتها وحكوماتها المتعاقبة. لا سيّما أن هؤلاء القادة شاركوا بأنفسهم في العديد من الاغتيالات، وعلى رأس هؤلاء بعض الشخصيات التي تبوأت منصب رئيس وزراء العدو الصهيوني من قبيل إسحاق شامير، وإسحاق رابين، وأرييل شارون، وشمعون بيريز، ومناحيم بيغن، إذ انضووا تحت لواء العصابات الصهيونية، "الهاغانا" و"الشتيرن" و"الأرغون" وغيرها من العصابات الصهيونية، التي ارتكبت أبشع المجازر بحق الشعب الفلسطيني كمقدمة لتهجيرهم.

ولم تتوقف سياسة الاغتيالات الصهيونية، إذ حفل تاريخ العدو الصهيوني منذ نشأته، بملاحقة بعض الشخصيات العربية والفلسطينية التي تعتبرها مناهضة لتلك السياسة واغتيالها، حتى في بعض دول أوروبا وأمريكا، وليس في العواصم العربية مثل تونس وبيروت فحسب، وأصبحت الاغتيالات نهجاً إسرائيليا ثابتاً تبنّتها كل الحكومات الصهيونية المتعاقبة منذ عام ١٩٤٨، وصولاً إلى الحكومة الحالية.

> يعرف الصهاينة جيدًا أن أياً من هذه الاغتيالات لا تؤدي إلى إنهاء ظاهرة المقاومة بل إنّ القادة الذين تتم تصفيتهم يتم استبدالهم بقادة أكثر تأثيرًا، وهو الحال مع تصفيات قادة المقاومة في لبنان

استهداف المقاومة يزيدها قوة

يعتمد الكيان الصهيوني سياسة الاغتيالات بشكلٍ متكرر في البلاد العربية ومنها لبنان على أن الصهاينة يعرفون جيدًا أن أي من هذه الاغتيالات لا تؤدي إلى إنهاء ظاهرة المقاومة بل إنّ القادة الذين تتم تصفيتهم يتم استبدالهم بقادة أكثر تأثيرًا، وهو الحال مع تصفيات قادة المقاومة في لبنان.

المراسل العسكري الإسرائيلي ألون بن ديفيد في مقالة له في صحيفة معاريف يجزم أن سياسة الاغتيالات "لا تؤدي إلى إنهاء ظاهرة قيادات المقاومة والنشطاء الفلسطينيين "بل إلى استبدال آخرين بهم"، وأنها قد تقود إلى نتائج عكسية وإلى "تغذية دوامة الدم والعنف وتوسيعها" في الإشارة إلى ردّ المقاومة على اغتيال قادتها.

الرئيس السابق لقسم الأبحاث الاستراتيجية والسياسات في جيش العدو الصهيوني "بنحاس يحزقيلي" يرى أن سياسة الاغتيالات، لن تنهي ظاهرة (الإرهاب) وإنما، وفي أحسن الحالات، وعندما يكون هدف الاغتيال شخصية مركزية في شبكة يعتمد وجودها على هذه الشخصية، أكثر ما يمكن أن يحصل هو "إدخال (المقاومة) في حالة من الفوضى لفترة من الزمن" قبل أن تستعيد عافيتها، وربما "على نحو أكثر عنفًا"، كما حدث مع اغتيال السيد عباس الموسوي، أمين عام حزب الله السابق، الذي خلفه السيد حسن نصرالله (حفظه الله) والذي "حول الحزب من جماعة صغيرة إلى جيش منظم"، أو كما في حالة الدكتور فتحي الشقاقي الذي لم يمنع اغتياله من تحوّل التنظيم الذي أسّسه إلى قوة أكثر تهديدًا لأمن الكيان.

استهداف قادة المقاومة الإسلامية

سلسلة اغتيالات استهدفت المقاومين، كثيرة تلك التي باءت بالفشل، ومنها ما حصد أرواح قياديين وقامات في صفوف المقاومة الاسلامية ممن آثروا أن يُختم تاريخهم بشهادةٍ في عز، تتوج تاريخاً نضالياً. ثمانية قادة من صفوف الاسلامية قضوا بيد الغدر نفسها، دون أن تنال هذه الخسارة من المقاومة. وهم الشهيد الشيخ راغب حرب، والسيد عباس الموسوي وزوجته وطفلهما، الشهيد رضا ياسين (أبو علي)، الشهيد سعيد حرب (الحاج سعيد)، الشهيد علي حسن ديب(أبو حسن سلامة)، الشهيد علي صالح(الحاج علي)، الشهيد عماد مغنية ، الشهيد حسان اللقيس، والشهيد غالب عوالي (أبو مصطفى) الذي تصادف ذكراه السنوية التاسعة عشرة في هذه الأيام.

شهيد القدس وفلسطين

"انّ غالب عوالي اليوم هو شهيد طريق فلسطين، هو شهيد القدس، هو شهيد المسجد الأقصى، هو شهيد مواجهة المشروع الصهيوني الذي ما زال يحتل ويعتقل ويغتصب ويعتدي ويهدد ويسفك الدماء ويهدم المنازل ويقتل الاطفال. وإنّ هذه المعركة لم نتخلّ عنها ولن نتخلى عنها في يومٍ من الايام".

هكذا وصف السيد حسن نصرالله (حفظه الله) الشهيد غالب عوالي في خطاب تشييعه في التاسع عشر من تموز ٢٠٠٤.

الشهيد غالب عوالي وامداد فلسطين بالسلاح من لبنان

وصف الأمين العام لحزب الله السيد حسن نصر الله (حفظه الله) الشهيد القائد عوالي بال" مقاتل منذ انطلاقة المقاومة" ومن القادة والمجاهدين الذين "أذلوا اسرائيل في لبنان". فقد برز دوره في دعم وامداد فصائل المقاومة الفلسطينية بالسلاح والعمل على نقله إلى فلسطين المحتلة.

والشهيد القائد غالب عوالي، المولود في عام ١٩٦٣ وابن بلدة تولين الجنوبية، تعرف على الإمام موسى الصدر الذي رأى فيه المعلم والقائد وسيّد قلّ نظيره، فتتلمذ على يديه، ما زرع بداخله البذور الأولى للمقاومة التي بدأت تتشكّل خلاياها على يد السيد في العام ١٩٧٥، الذي أكد لتلامذته أن الجهاد في سبيل الله هو الخيار الوحيد للحرية، الحرية التي فقدت معناها مع تغييب الإمام موسى الصدر ورفيقيه. غاب الإمام الصدر ولم يغب عن قلب وبال غالب، فهو دائم التذكر له ولأحاديثه ومواقفه، معتبراً أنه سيد قل نظيره، وأن الفراغ الذي تركه لا يملؤه أحد؛ ولكن ما خفف من حدة ألم الفراق، هي راية الثورة الإسلامية في إيران بقيادة الإمام الخميني (قدس)، والتي كان يتابع أخبارها لحظة بلحظة، والتي شكل انتصارها مفصلاً مهماً في حياة غالب المختزلة بين فوهة البندقية والزناد.

انخرط الشهيد في صفوف المقاومة الإسلامية واستطاع قراءة الوقائع السياسية وتحليلها بدقة، وعمل على تأهيل نفسه عسكرياً وأمنياً، فجمع في شخصيته أبعاد الرجل المتدين المثقف السياسي العسكري والأمني.

خلال فترة الاجتياح الإسرائيلي للبنان، وتحديداً بتاريخ ١٩٨٣/٢/١٥، اعتقلت قوات الاحتلال الشهيد عوالي بعد أن زرع ومجاهدين آخرين عبوة في مدينة صور الجنوبية، ليلتقي في معتقل "أنصار" مع الشهيد الطيّار زهير شحادة وساعده في صنع طائرة من مواد بدائية. كما عمل في المعتقل على نشر فكر وقيم المقاومة واستقطاب الشباب.

بعد سنة من الاعتقال تحرّر الشهيدان عوالي وشحادة بموجب صفقة تبادل أسرى نفذها حزب الله مع كيان الاحتلال. وانطلقا في تأسيس خلايا مقاومة عسكرية سرية. كما قادا وشاركا في العديد من العمليات العسكرية التي استهدفت جيش الاحتلال. فعادا الى قائمة أبرز المطلوبين للاحتلال.

نذر نفسه لمساندة إخوانه في فلسطين المحتلة

اضطرت الظروف الأمنية الشهيد عوالي الى النزوح نحو العاصمة بيروت حيث سكن في منزل في الضاحية في محلّة معوض – الشياح. وبعد شهرين من الانتقال الى منزله الجديد وبتاريخ ١٩ تموز / يوليو عام ٢٠٠٤، استهدفه الاحتلال بعبوة ناسفة أدت الى استشهاده على الفور. وبيّنت تحقيقات القوى الأمنية اللبنانية على دور لعملاء في اغتيال عوالي وتزويد الاحتلال بالمعلومات. كما كشفت عن اثنين مجهولي الهوية جاء اكوماندوس بحري ليزرعا العبوة وينسحبا.

يومها، وفي يوم تشييع الشهيد قدم الأمين العام لحزب الله السيد حسن نصرالله (حفظه الله) الشهيد "شهيداً للبنان وشهيد فلسطين"، لأن الحاج غالب عوالي كان كالشهيد علي صالح من الفريق الذي نذر عمره وحياته في السنوات الأخيرة لمساندة أخوانه في فلسطين المحتلة". والشهيد علي صالح اغتالته إسرائيل في الضاحية الجنوبية، قبل أقل من عام على اغتيال الشهيد غالب، وهو مثله كان يعمل على خط دعم المقاومة الفلسطينية.

وجاءت التعليقات الصهيونية على اغتيال العوالي بعد استشهاده بأيام لتحمل اعترافاً ضمنياً بمسؤولية الكيان الصهيوني، وقال المعلق الصهيوني عوود غرانوت: "غالب عوالي مسؤول عن الكثير من العمليات التي انطلقت من غزة وعن تهريب وسائل قتالية عبر الأنفاق في منطقة رفح إلى غزة وهو من قام بتمويل العملية التي جرت في الحاوية في ميناء أسدود. وقال افرايم سنيه العضو في لجنة الخارجية والأمن الصهيونية: «لا سبيل أفضل من المساس بالمسؤولين التنفيذيين وغالب عوالي هو أحد الروابط الأساسية بين حزب الله والإرهاب في المناطق الفلسطينية ورجل كهذا يجب أن يموت".

● كتب تاريخية

منظومة الرقابة في الكيان الصهيوني: عصا السلطة الغليظة لتطويع الإعلام

الوفاق/ وكالات

يكاد يكون الكيان المؤقت المكان الوحيد الذي يدعي الديمقراطية، والتي تعمل فيه بحكم القانون رقابة عسكرية مسبقة على المنشورات المطبوعة والمذاعة من أي مصدر كان. كما تنطبق الرقابة أيضاً على نقل معلومات إلى الخارج (بما فيها تقارير لمراسلين أجانب)، وتنطبق أيضاً على استيراد منشورات من الخارج. نظرياً، يوجد في الوضع القائم في الكيان المؤقت تناقض داخلي عميق، إذ يحرص هذا الكيان على إدعائه بحرية التعبير، وحرية الصحافة ونشر المعلومات وحق المعرفة، ويعدها من قيمها الأساسية، وفي الوقت عينه فيه استخدام متواصل وثابت لنظام إشراف رسمي متعدد الجهات، مهمته منع النشر الحر للمعلومات، وإن كان ذلك يتم لاعتبارات الأمن القومي. لذا تخضع وسائل الإعلام العبرية لرقابة عسكرية مسبقة. تحدد تلك الرقابة ما يسمح بنشره وما يحظر بثّه، خاصة في الشؤون المتعلقة بجيش الاحتلال وأجهزته الأمنية، وتنبع هذه الرقابة من الاعتقاد بأنّ الجيش هو ذاك الصرح "المقدّس" الذي لا يجب أن تتضرر صورته. فتبقى – تحت هذه المزاعم - المعلومات رهينة قضبة السلطة التي تمارس التعتيم والتضليل على الرأي العام "الصهيوني" وتطوّع الإعلام خدمة لمصالحها وأجندتها، على عكس ما يُوحى أنّ هذا الكيان يتّبع الديمقراطية والحرية في النشر والإعلام.

يمرّ كل ما ينشر في أيّ وسيلة، مكتوبة، مسموعة أو مرئية ، عبر مكتب الصحافة الحكومي. ومن صلاحيات هذا المكتب سحب تراخيص وبطاقات اعتماد من أيّ صحافي يخالف سياسات النشر، أو يعمل على نشر مقالات ناقدة لـ"إسرائيل" بشكل يمسّ بمكانتها وصورتها الخارجية. اللافت أيضًا أن هذه الرقابة المسبقة تسري منذ تأسيس هذا الكيان على أرض فلسطين المحتلّة بموجب قوانين طوارئ لم يجمّدها الاحتلال منذ ٧٥ عامًا! اذ إنّ قانون الطوارئ هذا هو إرث من الانتداب البريطاني. ولم يطرأ على تلك القوانين أي تغيير جذري يذكر منذ ذلك الحين. تتشدّد مستويات الاحتلال بتطبيق هذه الرقابة أثناء الحروب، وتحظر "القوانين الصهيونية" نشر أي مواد سرية من "الأرشيف القومي الصهيوني" إلا بعد ربع قرن على الأقل وقد تطول الفترة وفقاً للتقديرات. في هذا السياق، يدرس الكتاب الصادر عن "مركز باحث للدراسات" تحت عنوان "منظومة الرقابة في "إسرائيل": عصا السلطة الغليظة لتطويع الإعلام"، منظومة الرقابة على المعلومات، بما يساعد في معرفة هذه الجهات وآليّات عملها وتبعيّاتها وأهدافها بالإضافة إلى معرفة خلفيّات إنشائها وما لديها من صلاحيّات وأثرها على واقع التسلّط الإستخباري على مصادر المعلومات العلنيّة من مختلف مصادرها في الكيان، وبالتالي معرفة ما خلفيّات كل ما يُنشر وما لا يُنشر عبر الإعلام الرسمي وغير الرسمي كجزء من الدعاية والحرب النفسيّة أو ما يسمّى حديثاً بالمعركة على الوعي.